التحريرات والاختيارات في القراءات القرآنية
وعلاقتها بإقراء النّبي صلّى الله عليه وسلّم وإقراره؟

أ. فريدة سكيو
جامعة الحاج لخضر -باتنة

الملخص:

حاولت في هذا البحث توضيح مفهوم التحريرات، ومعنى الاختيار في القراءات القرآنية، وبيان أهميتها العلمية، وعلاقة أحدهما بالآخر، وهل هي جميعا إقراءٌ من النبي صلى الله عليه وسلم، أم هي إقرار منه ؟ وبينتُ كيفية تحرير طرق القراءة، وأَوْجهها، وحكم التلفيق والتركيب بينها، وشروطه اللازمة في حالات الجواز، ثم بينت حكم الاختيار بعد استقرار أسانيد القراءات العشر وتدوينها.

Abstract

The present study is an attempt to investigate the concept of “Tahreerat” (the recognition of the true and fixed methodologies of the quranic recitation from the others); the meaning of the choice in the different methodologies of reciting the Quran, indicating its scientific importance, and their relationship to each other.

Regarding the rationale of the research, the present study seeks to address the following research questions

Is it all a taught of the prophet (pbuh)? or is it an approval and consent from him?

I have showed how to identify methods of recitation, its facets, the ruling of its confusion and the mixing up over them, its necessary conditions in permissible cases. Moreover, I have showed the ruling of the choice after the stability and the registration of the chain of the reporters of the ten different methodologies. God knows the right.

مقدمة

يعنى هذا البحث بدراسة قضية الاختيارات، والتحريرات في القراءات القرآنية والتي أخذت حيزا من اهتمام علماء القراءات، غير أنها لم تفرد بمؤلف للتعريف بها أو الحديث عن نشأتها وحكم الطرق والأوجه المحررة وغير ذلك مما يتعلق بها مما يسهل على الباحث معرفة دقائقها، وتسهيل مشكلها.

وقد اتبعت الخطة الآتية:

مقدمة:

المطلب الأوّل: التحريرات في القراءات القرآنية

أولا: مفهوم التّحريرات

ثانيا: أهمّية التّحريرات

ثالثا: كيفية تحرير أوجه القراءة وطرقها

رابعا: حكم هذه الأوجه المحررة

خامسا: التلفيق بين الطرق والأوجه المحررة
سادسا: حكم التّلفيق بين الطّرق والأوجه المحرّرة
سابعا: شروط التلفيق بين القراءات
ثامنا: كتب التّحريرات
المطلب الثاني: الاختيار وعلاقته بالتحريرات في قراءة القرآن الكريم وإقرائه
أولا: نشأة الاختيار في قراءة القرآن الكريم
ثانيا: الخلاف الواجب والخلاف الجائز
ثالثا: حكم الاختيار من مجموع الطّرق الثابتة بعد الاستقرار على القراءات العشر
رابعا: علاقة الاختيارات بالتّحريرات
خامسا: هل طرق القراءات ورواياتها وأوجهها إقرار من النّبي ρ أم إقراء منه ؟
الخاتمة

المطلب الأوّل: التحريرات في القراءات القرآنية

أولا: مفهوم التّحريرات

التّحريرات لغة: "الحرّ في اللّغة الخالص من الشّوائب"[1] وكذلك التّحريرات في القراءات تُعنى بتخليص الطّرق الصّحيحة ممّا يشوبها من الطّرق الشّاذّة والفاذّة .

"وتحرير الكتاب وغيره؛ تقويمه وتخليصه بإقامة حروفه، وتحسينه بإصلاح سقطه"[2]. وكذلك التحريرات في القراءات هي عملية التحقيق والتدقيق في طرقها والعمل على تخليص الصّحيح منها وتمييزها عن غيرها.

* **التّحريرات اصطلاحا:** المقصود "بالتحرير" في أي مسالة من المسائل العلمية التّحقيق فيها وضبطها، وأمّا في علم القراءات فعرّفها الشّيخ محمود حوا: بأنّها " تنقيح القراءة من أي خطأ أو خلل كالتّركيب مثلا"[3].

واستنادا إلى المعاني اللّغوية للمصطلح وإلى التّعريف الاصطلاحي الّذي قدّمه الشّيخ محمود حوا يمكننا تعريفها تعريفا اصطلاحيا أشمل فنقول:

"إنّ التّحريرات هي عملية التّحقيق والتّدقيق في طرق القراءات، ورواياتها وطرقها وأوجهها الواردة في الآية، أو اللّفظة القرآنية، أو في كيفيات الأداء، وتحرير الصّحيح منها عن غيره . أي تمييزه منها، وعزوها لناقليها، احترازا عن اختلاط بعضها ببعض في الأداء وتجنبا للتّلفيق والتّركيب بينها" والله أعلم.

ومن التّعريف الاصطلاحي يتضح لنا أن التّحريرات في القراءات تُعنَى بالآتي:

. دراسة الكلمات القرآنية الّتي قرئت على أكثر من وجه.

1- المعجم الوسيط . لإبراهيم مصطفى . أحمد الزيات . حامد عبد القادر . محمد النجار 165/1.

2- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي 588/10.

3- المدخل إلى علم القراءات للشّيخ محمّد بن محمود حوا ص 33

. التّحقيق في طرق القراءات وأوجهها لبيان الجائز من الطّرق والأوجه والممنوع منها حال الإقراء.

. عزو أوجه القراءات وطرقها إلى ناقليها ومصنّفاتها.

ثانيا: أهمّية التّحريرات

1/ يعنى علم التّحريرات بالبحث عن ضبط حروف القرآن الكريم وقراءاته.

2/ يعرف به ما يقبل من القراءات وما يرد منها، وما يعمل به وما لا يعمل به.

3/ يعين على تجنّب الخلط والتّلفيق بين وجوه القراءات.

ثالثا: كيفية تحرير أوجه القراءة وطرقها

يتمّ ذلك باستقراء جميع مصادر القراءات القرآنية المعتمدة أو أغلبها، وجمع أقوال العلماء في كل قراءة أو رواية أو طريق أو وجه معزوة إلى نقلتها، ثمّ تحديد ما يلزم القراءة به منها وما لا يلزم منها .

رابعا: حكم هذه الأوجه المحررة

اتفق العلماء على أنّ القراءة لا تكون بغير ما روي عن النّبي . صلّى اللّه عليه وسلّم . لأنّها سنّة مروية عنه.

قال الإمام الزّركشي: "وقد انعقد الإجماع على صحّة قراءة هؤلاء الأئمّة، وأنّها سنّة متّبعة ولا مجال للاجتهاد فيها"[4].

وقال الإمام البيهقي: "ومعنى سنّة متّبعة: أي اتّباع من قبلنا في الحروف سنّة متّبعة، لا يجوز مخالفة المصحف الذي هو إمام، ولا مخالفة القراءات الّتي هي مشهورة، وإن كان غير ذلك سائغاً في اللّغة أو ظهر منها"[5].

كما اتفقوا أيضا على أنّ كل قراءة ثابتة عن النّبي . صلّى اللّه عليه وسلّم . مستوفية لشروط القبول، وجب قبولها والعمل بها، ولم يجز لأحد ردّها.

قال الإمام ابن الجزري: "كل ما صحّ عن النّبي – صلّى الله عليه وسلّم – من القراءات فقد وجب قبوله، ولم يسع أحداً من الأمة ردّه، ولزم الإيمان به وأن كلّه منزّل من عند الله"[6].

وقال الإمام الداني: "وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللّغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصحّ في النّقل، وإذا ثبتت الرّواية لم يردّها قياس عربية، ولا فشوّ لغة، لأن القراءة سنّة متّبعة يلزم قبولها والمصير إليها"[7].

والأوجه الواردة في مصادر القراءات القرآنية إمّا أن تكون ثابتة قطعية الثّبوت أو أن تكون غير ذلك، فالأوّلى مقبولة، والثّانية إمّا أوجه شّاذة، وإمّا أوجها باطلة ومردودة:

1/ فكل ما ثبت نقله من أوجه القراءة وتوفرت فيه شروط صحّة القراءة وثبوتها من تلك القراءات والرّوايات والطّرق والأوجه لا يجوز إنكاره ويجوز التعبّد به ولا خلاف في الاحتجاج به لثبوت قرآنيته ويكفر جاحده .

4- البرهان في علوم القرآن للزركشي 322/1 تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم

5- انظر الإتقان في علوم القرآن للسيوطي 204/1.

6- النشر في القراءات العشر لابن الجزري (68/1)، ومناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني (186/1).

7- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي 204/1.

2/ وكل وجه منها صحّ إسناده من غير استفاضة، ووافق اللّغة العربية، وخالف رسم مصاحف الأمصار فهو الشاذّ، وقد اختلف الأئمة في حكم الاحتجاج به وفي حكم قراءته في الصّلاة، قال ابن الجزري: "واختلف العلماء في جواز القراءة بذلك في الصّلاة"[8].

3/ وأمّا ما لا أصل له من هذه الأوجه ولم يثبت نقله ألبته، أو كان في سنده مقال فليست قرآنا وهي الّتي اتفق العلماء على ردّها وبطلانها.

"قال العلامة المرصفي نقلا عن العلامة المحقق الشيخ أبو العاكف محمد أمين المدعو بعبد الله أفندي زادة شيخ الإقراء في وقته بإسطنبول في كتابه "عمدة الخلان شرح زبدة العرفان في القراءات العشر" ما نصه: "فلا يجوز لأحد قراءة القرآن من غير أخذ كامل عن أفواه الرجال المقرئين بالإسناد. ويحرم تعليم علم القراءة باستنباط المسائل من كتب القوم بمطلق الرأي بغير تلق على التّرتيب المعتاد لأنّ أركان القرآن اتصال السّند إلى النّبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ بلا انقطاع فالإقراء بلا سند متّصل إليه عليه الصّلاة والسّلام مردود وممنوع عن الأخذ والاتباع"[9].

قال الإمام ابن الجزري ـ رحمه الله ـ "... ومن ثمّ امتنعت القراءة بالقياس المطلق، وهو الذي ليس له أصل في القراءة يرجع إليه، ولا ركن وثيق في الأداء يعتمد عليه، كما روينا عن عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت ـ رضي الله عنهما ـ من الصّحابة، وعن ابن المنكدر، وعروة ابن الزبير وعمر بن عبد العزيز وعامر الشّعبي من التابعين أنّهم قالوا: القراءة سنّة يأخذها الآخر عن الأول، فاقرءوا كما تعلمتموه"[10].

وقال أيضا: "ما قرئ به وكان متواتراً فجائز وإن اختلف لفظه، وما كان شاذًّا فحرام تعاطيه، وما خالف ذلك فكذلك ويكفر متعمده"[11].

وإذا كنّا قد علمنا حكم الشّاذّ منها وهي أوجه مسندة فلاشكّ في بطلان مالا أصل له منها.

خامسا: التلفيق بين الطرق والأوجه المحررة

التّلفيق في اللّغة: من لفق الثوب يلفقه: إذا ضمّ شقة إلى أخرى فخاطهما[12].

التلفيق اصطلاحا: عرّف الشّيخ علي محمد الضّباع شيخ القراء والإقراء بالديار المصرية التّلفيق بين أوجه القراءات أو طرقها ورواياتها بأنّه:

."خلط الطّرق بعضها ببعض"[13]، وأطلق عليه الإمام القسطلاني مسمّى التّركيب فقال: "يجب على القارئ الاحتراز من التّركيب في الطّرق، وتمييز بعضها من بعض"[14]، وسمّاه النّويري في "شرح الدّرة" خلطا فقال: "والقراءة بخلط الطّرق أو تركيبها حرام أو مكروه أو معيب"[15].

8- النشر في القراءات العشر لابن الجزري (25/1).

9- هداية القاري إلى تجويد كلام الباري لعبد الفتاح السيد عجمي المرصفي 299/1.

10- النشر في القراءات العشر لابن الجزري 17/1.

11- هداية القاري إلى تجويد كلام الباري لعبد الفتاح السيد عجمي المرصفي 56/1.

12- القاموس المحيط للفيروز آبادي ص 1190، وتاج العروس من جواهر القاموس للزَّبيدي 360/26، وفي لسان العرب لابن منظور 10 / 330 "هو أَن تضم شقة إِلى أُخرى فتخيطهما ولَفَق الشقتين يلفقُهما لُفقاً ولفَّقَهما ضَمّ إِحداهما إِلى الأُخرى فخاطهما".

فدلّت أقوالهم على أنّ التلفيق والتّركيب والخلط في علم القراءات بمعنى واحد وهو: الانتقال من قراءة إلى أخرى، ومن طريق إلى آخر ومن وجه إلى غيره أثناء التّلاوة.

سادسا: حكم التّلفيق بين الطّرق والأوجه المحرّرة

اختلف العلماء في حكم التّلفيق والخلط بين القراءات والرّوايات والطّرق والأوجه، فحرّمه قوم، وأجازه قوم آخرون، وأحسن الإمام المحقِّق ابن الجزري إذ توسّط

في الحكم بين الفريقين فقال[16]: "والصّواب عندي في ذلك التّفصيل وهو:

1/ إن كانت إحدى القراءتين مترتِّبة على الأخرى فالمنع من ذلك منع تحريم كمن يقرأ (فتلقى آدم من ربه كلمات) بالرّفع فيهما أو النصب آخذا رفع آدم من قراءة غير المكّي ورفع كلمات من قراءته.

2/ وإن لم تكن إحدى القراءتين مترتِّبة على الأخرى فحينئذ نفرق فيه بين مقام الرواية وغيرها:

. فإن قرأ القارئ بذلك على سبيل الرّواية فإنه لا يجوز أيضاً من حيث إنّه كذب في الرّواية وتخليط على أهل الدّراية.

. وإن لم يكن على سبيل النّقل والرّواية بل على سبيل القراءة والتّلاوة فإنّه جائز قال: "وإن كنّا نعيبه على أئمّة القراءات العارفين باختلاف الروايات من وجه تساوي العلماء بالعوام لا من وجه أن ذلك مكروه أو حرام"

وقال الصفاقسي: "لا يجوز لقارئ في مقام الرّواية أن يخلط بين قراءتين أو أكثر لأنّ في ذلك كذبا في الرّواية وتخليط على أهل الدراية"[17].

سابعا: شروط التلفيق بين القراءات

1/ أن لا يكون في مقام الرّواية

2/ أن يكون عالما بالقراءات ليعلم ما يقرأ، وأما العوام فلا يجوز لهم ذلك لئلا يلحقوا بالقرآن ما ليس منه

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "ولم ينكر أحد من العلماء قراءة العشرة، ولكن من لم يكن عالما بها أو لم تثبت عنده ... فليس له أن يقرأ بما لا يعلمه"[18] وأما قول الإمام ابن الجزري ـ رحمه الله ـ: "... وإن كنا نعيبه على أئمة القراءات العارفين باختلاف الروايات من وجه تساوي العلماء بالعوام لا من وجه أن ذلك مكروه أو حرام"[19] فقد يختص هذا بأهل زمانه حين كان القرآن لا يؤخذ إلّا من أفواه المشايخ ولم تكن يومئذ المصاحف متيسرة لكل أحد، أمّا اليوم فقد صار كل

13- هداية القاري إلى تجويد كلام الباري للشيخ عبد الفتاح بن السيد عجمي المرصفي 299/1.

14- انظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للدمياطي (167/1)، وهداية القاري إلى تجويد كلام الباري للشيخ عبد الفتاح بن السيد عجمي المرصفي 1/ 299.

15- هداية القاري إلى تجويد كلام الباري للشيخ عبد الفتاح بن السيد عجمي المرصفي 299/1.

16- النّشر في القراءات العشر لابن الجزري 1 / 19 بتصرف.

17- غيث النّفع للصفاقسي ص 66.

18- انظر دقائق التفسير الجامع لتفسير الإمام ابن تيمية 70/1.

19- النّشر في القراءات العشر لابن الجزري 30/1.

من يعرف القراءة يمتلك مصحفا أو أكثر وصار كل منهم مستغنيا بقراءته، ومستبدا برأيه ومتكلاً على ما ألفه في القراءة، ولو سمع الإمام ابن الجزري قراءة غالبية النّاس اليوم لتغير حكمه والله اعلم.

3/ أنْ لا يسبب تركيبه للقراءات فتنة للمصلين خلفه إن كان في الصلاة، أو للمستمعين إليه إن كان قارئا عليهم، وإلا فلا يجوز ذلك، قال الإمام النووي في كتابه التبيان: " وإذا ابتدأ القارئ بقراءة شخص من السبعة فينبغي أن لا يزال على تلك القراءة ما دام للكلام ارتباط فإذا انقضى ارتباطه فله أن يقرأ بقراءة آخر من السبعة والأولى دوامه على تلك القراءة في ذلك المجلس[20] وهذا معنى ما ذكره أبو عمرو بن الصلاح في فتاويه وقال الأستاذ أبو إسحق الجعبري والتركيب ممتنع في كلمة وفي كلمتين إن تعلق أحدهما بالآخر وإلا كره[21].

ثامنا: كتب التّحريرات

تعتبر كتب القراءات المعتمدة مصدرا للقراءات القرآنية ورواياتها وطرقها وأوجهها، وكثير منها ميّز فيها مؤلفوها بين الصّحيح وغيره، ككتاب "النّشر في القراءات العشر" للإمام ابن الجزري، وشروح "الشّاطبية"، و"الدّرة"، و"الطّيبة" وسأكتفي بذكر اثنين منها لكل نظم:

أهم شروح الشّاطبية: "كنز المعاني شرح حرز الأماني " تأليف الشيخ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد الموصلي المشهور بشعلة المتوفى سنة (656هـ)[22]، و" إبراز المعاني من حرز الأماني"، تأليف الشيخ الإمام عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة الدمشقي المتوفى سنة (665هـ)[23] رحمه الله تعالى.

أهم شروح الدّرّة: "شرح الدّرّة المضيّة في القراءات" لمحب الدّين النّويري: فقيه مالكي عالم بالقراءات (ت 857 هـ)[24]، و"الغرّة البهيّة شرح الدّرة المضيّة في قراءة الأئمّة الثّلاث المرضية" للشّيخ أحمد بن عبد الجواد العرائي[25].

أهم شروح الطّيبة: شرح الشّيخ أبو القاسم محمد النّويري المالكي المتوفى سنة (857 هـ)[26]، و"شرح الطّيبة" للشيخ بدر الدين حسن بن جعفر بن حسن بن نجم الدين الأعرج العاملي الكركي المتوفى (933 هـ)[27].

وأمّا الكتب المتخصِّصة في إبراز طرق القراءات وأوجهها والحكم عليها ببيان ما يُقرأ به ومالا يُقرأ به، فأذكر منها:

. الرّوض النّضير للشّيخ للمتولّي.

. فتح الكريم في تحرير أوجه القرآن الكريم للشّيخ للمتولي.

20- المرجع نفسه 29/1.

21- المرجع نفسه 29/1.

22- طبع الكتاب بالمكتبة الأزهرية للتّراث سنة (1418هـ) في مجلد .

23- طبع في مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة (1349هـ) . كما طبع بتحقيق الشيخ إبراهيم عطوة في مطبعة مصطفى البابي الحلبي في مصر سنة (1402هـ) كما نشرته الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة سنة (1413هـ) بتحقيق وتعليق الشيخ محمود بن عبد الخالق ابن محمد جادو في أربعة أجزاء .

24- الأعلام للزركلي 47/7، 48.

25- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظّنون لإسماعيل باشا 2/ 144 .

26- كشف الظنون لحاجي خليفة 1118/2.

27- المرجع نفسه 1118/2 .

. حلّ المشكلات وتوضيح التّحريرات في القراءات للشّيخ محمد عبد الرحمن الخليجي.
. مختصر بلوغ الأمنية شرح تحرير مسائل الشّاطبية للشّيخ علي محمد الضّبّاع.
. هبة المنّان في تحريرات أوجه القرآن للشّيخ راغب الطّبّاخ
. غيث الرّحمان على هبة المنّان للشيخ أحمد شرف الأبياري تناول فيه تحريرات الطّيّبة.
. تحريرات طيّبة النّشر على ما جاء في عمدة العرفان للأزميري.

المطلب الثاني: الاختيار وعلاقته بالتحريرات في قراءة القرآن الكريم وإقرائه

أولاً: مفهوم الاختيار

قال القسطلاني: "الاختيار عند القراء: اختيار القارئ لوجه من مسموعاته والاقتصار عليه، قال نافع: قرأت على سبعين من التابعين فما اجتمع عليه اثنان أخذته، وما شك به واحد تركته حتى ألفت هذه القراءة. وقرأ الكسائي على حمزة وغيره، فاختار من قراءة غيره نحوا من ثلاثمائة حرف، وكذا أبو عمرو على ابن كثير، وخالفه في نحو ثلاثة آلاف حرف اختارها من قراءة غيره."[28]

والمعنى: أن يختار القارئ من بين مروياته أو مسموعاته أو محفوظاته أوجها يرتضيها في القراءة على سبيل الاختيار لا الانشاء، وكل واحد من هؤلاء مجتهد في اختياره.

ثانيا: نشأة الاختيار في قراءة القرآن الكريم

ظهر الاختلاف بين القرّاء من الصّحابة والنّبي . صلّى الله عليه وسلّم . بين ظهرانيهم وذلك لاختلاف اختياراتهم فيما أخذوه عن النّبي . صلّى الله عليه وسلّم . فمنهم من أخذ القرآن عنه بحرف واحد، ومنهم من أخذ عنه بحرفين، ومنهم من زاد على ذلك، ويدلّ على ذلك ما روي عن عمر . رضي الله عنه . قال: سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله . صلّى الله عليه وسلّم . فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرؤها على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله . صلّى الله عليه وسلّم . فكدت أساوره في الصّلاة فانتظرته حتى سلم فلبّبته فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ: قال: أقرأنيها رسول الله . صلّى الله عليه وسلّم . فقلت له: كذبت، فو الله إن رسول الله . صلّى الله عليه وسلّم . لهو أقرأني هذه السّورة التي سمعتك. فانطلقت به إلى رسول الله . صلّى الله عليه وسلّم . أقوده، فقلت: يا رسول الله إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها، وإنّك أقرأتني سورة الفرقان. فقال يا هشام اقرأها، فقرأها القراءة التي سمعته، فقال رسول الله . صلّى الله عليه وسلّم .: هكذا أنزلت ثم قال: اقرأ يا عمر، فقرأتها التي أقرأنيها فقال رسول الله . صلّى الله عليه وسلّم . هكذا أنزلت، ثم قال رسول الله . صلّى الله عليه وسلّم .: "**إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه**"[29].

28- القواعد والإشارات في أصول القراءة 1/ ص2

29- رواه البخاري (كتاب فضائل القرآن / باب أنزل القرآن على سبعة أحرف) رقم (4992), ومسلم (كتاب صلاة المسافرين / باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف) رقم (818)، وأبو داود (كتاب الصلاة / باب أنزل القرآن على سبعة أحرف) رقم (1472)، والترمذي (كتاب القراءات /باب ما جاء أن القرآن أنزل على سبعة أحرف) رقم (2944)، والنسائي في (كتاب افتتاح الصلاة / باب جامع القرآن) (150/2).

ثمّ تفرق الصّحابة في البلاد وهم على تلك الحال من اختلافهم في قراءة القرآن الكريم تبعا لاختلاف اختياراتهم عن النّبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ فاختلف أخذ التّابعين عنهم واختلف أخذ تابعي التّابعين عن التّابعين، ثمّ كثر القراء في البلاد وانتشروا وكثر بينهم الاختلاف تبعا لاختلاف اختياراتهم، فتعددت الطّرق وتشعبت وازدادت أعدادها بازدياد عدد النّقلة من الأئمّة والشيوخ، وكثرت الأسانيد وتعددت فكان منها متّصل الإسناد، ومنها المنقطع، والّتي اتّصل إسنادها منها المتواتر، ومنها المشهور المستفيض ومنها غير ذلك، فاتّسع الخرق، وقلّ الضّبط، وكثر الاختلاف بين القراء، فتصدّى الأئمّة المحقّقون من علماء الأمّة المختصّون في علم القراءات ورواياتها وطرقها، فجمعوا القراءات ودرسوا الطّرق والرّوايات، وحقّقوا في أسانيدها، ودققوا فيها، وأصّلوا لها أصولا وأركانا، واشترطوا لقبولها شروطا، فميّزوا بين المقبول منها والمردود، وهكذا حتى تحقّق وصول القراءات العشر إلينا متواترة وصحيحة عن النّبي ـ صلّى الله عليه وسلم ـ ولم يهملوا منها أصل ولا فرش وهذا تحقيق لوعد الله تعالى ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾ **[الحجر: 9]**.

قال الإمام ابن الجزري ـ رحمه الله ـ: "ثم إن القُرّاء كثروا وتفرقوا في البلاد وانتشروا وخلفهم أمم بعد أمم، عرفت طبقاتهم، واختلفت صفاتهم، فكان منهم المتقن للتلاوة المشهور بالرواية والدراية، ومنهم المقتصر على وصف من هذه الأوصاف، وكثر بينهم لذلك الاختلاف وقلَّ الضبط، واتّسع الخرق، وكاد الباطل يلتبس بالحق، فقام جهابذة علماء الأمة، وصناديد الأئمة، فبالغوا في الاجتهاد وبينوا الحق المراد وجمعوا الحروف والقراءات، وعزوا الوجوه والروايات، وميزوا بين المشهور والشاذ، والصّحيح والفاذّ، بأصول أصلوها، وأركان فصلوها"[30].

وهكذا فقد نشأت ظاهرة الاختيار في القراءات منذ تلقّي الصّحابة القرآن الكريم عن النّبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ وبقيت كذلك إلى أن سبَّع الإمام ابن مجاهد القراءات القرآنية، ودوّنها وتلقت الأمّة ذلك بالقبول وارتضته، وقد قيل له ـ وهو إمام القرّاء في بغداد في زمنه ـ: "لِمَ لا يختار الشّيخ لنفسه حرفا يحمل عليه؟ فقال: نحن أحوج إلى أن نُعمل أنفسنا في حفظ ما مضى عليه أئمتنا، أحوج منّا إلى اختيار حرف يقرأ به من بعدنا"[31].

إذا تأمّلنا ما روي عن عمر وأبيّ ـ رضي الله عنهما، وما سبق بيانه فإنّنا نسجّل الآتي:

1/ أنّ تعدد القراءات وتعدد أوجهها قد بدأ في عهد النّبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ تبعا لتعدد الأحرف السّبعة، وفرش حروف القرآن وكلماته.

2/ أنّ التّحقيق في القراءات والتّأكد من صحّتها وصحّة اتّصالها بالنّبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ قد بدأ أوّلا على أيدي الصّحابة، دلّ على ذلك فعل عمر مع هشام بن حكيم وما حدث لأبيّ ـ رضي الله عنهم ـ أجمعين.

3/ أنّ القراءات قد تعددت تبعا لتعدد اختيارات الصّحابة لأحرف القراءة وأوجهها وعليه فإنّ عملية الاختيار لأوجه القراءات أيضا قد بدأ في عهد النّبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ فاختار هشام بن حكيم قراءة سورة الفرقان على أوجه

30- النشر في القراءات العشر لابن الجزري (9/1) .

31- معرفة القراء الكبار وطبقاتهم للإمام الذهبي: (217/1).

مختلفة عن الأوجه الّتي نقلها عمر . رضي الله عنهما .، ورغبّ النّبي . صلّى الله عليه وسلّم . في قراءة القرآن بقراءة ابن مسعود . رضي الله عنه . فقال: " من أحب أن يقرأ القرآن غضا كما أنزل فليقرأ على قراءة ابن أم عبد"[32].

4/ وأنّ الاختلاف الواقع بين الصّحابة في قراءة القرآن الكريم لم يكن إلّا في الاختيار فقط من مجموع الأحرف والأوجه التي قرأ بها النّبي . صلّى الله عليه وسلّم .، وكذلك بين القرّاء من بعدهم الّذين اختاروا قراءاتهم من مجموع ما وصل إليهم من الطّرق والأوجه.

5/ دلّ تصويب النّبي . صلّى الله عليه وسلّم . لقراءات الصّحابة المعروضة عليه أنّ الاختلاف بين القرّاء من الصّحابة ومن بعدهم في قراءة القرآن الكريم هو اختلاف تنوّع وتغاير لا اختلاف تضاد وتناقض وتعارض.

ثالثا: الخلاف الواجب والخلاف الجائز

عن الخلاف الواجب قال العلّامة الصّفاقسي . رحمه الله .: "إن كل ما ينسب لإمام من الأئمة فهو قراءة، وما نسب للآخذين عنه ولو بواسطة فهو رواية، وما نسب لمن أخذ عن الرّواة وإن سفل فهو طريق ...وهذا هو الخلاف الواجب، فلا بد أن يأتي القارئ بجميع ذلك، ولو أخل بشيء منه كان نقصا في روايته"[33]، والمعنى أنّ كل خلاف بين الأئمَّة القرّاء أو روّاتهم أو الرّواة عن روّاتهم وإن نزلوا عدّ خلافا واجبا ولا بدّ للقارئ أن لا يدع شيئا منها، ولو أخل بشيء منه كان مخلّا بالرّواية وعدّ نقصا في روايته.

وأمّا الخلاف الجائز فقال العلّامة الصّفاقسي: "وأما الخلاف الجائز فهو خلاف الأوجه الّتي على سبيل التخيير والإباحة، فبأي وجه أتى القارئ أجزأه، ولا يكون ذلك نقصا في روايته، كأوجه البسملة، والوقف بالسّكون والرّوم والإشمام، وبالطّويل والتّوسط والقصر في نحو: (متاب)، و(العالمين) و(نستعين) و(الميت) و(الموت)"[34].

وقال الإمام السّيوطي: "إلّا الأوجه فإنّها على سبيل التّخيير، فأي وجه أتى به أجزأه في تلك الرّواية"[35]، وقال الشّيخ محمد عبد الرحمن الخليجي وكيل مشيخة المقارىء الإسكندرية: "فبأي وجه أتى القارئ أجزأ ولا يكون نقصا في روايته ولا يلزم استيعابها إلّا للتّعليم في بعض المواضع والأخذ بجميعها في كل موضع غير مستحسن إلّا في وقف حمزة لصعوبته على المبتدئ"[36].

رابعا: حكم الاختيار من مجموع الطّرق الثابتة بعد الاستقرار على القراءات العشر

لا يجوز لأي قارئ مهما بلغ من العلم أن يختار قراءة منفردة من مجموع القراءات العشر أو من غيرها من القراءات الثّابتة، كأن يلفّق بين أوجه من قراءة نافع وعاصم وأبي عمرو والحضرمي، والكسائي، وابن كثير، وغيرهم من القراء ويؤلّف قراءةً من اختياره، كما فعل الأئمّة القرّاء من قبل، فقد كان ذلك جائزاً ومرخّصاً فيه في أول الإسلام، وفي القرون الأولى الّتي شهد لها النّبي . صلّى الله عليه وسلّم . بالخيرية، وجُعِل لهم الاختيار في أي حرف قرؤوا به، ومع ذلك فقد اختلفوا في

32- رواه أحمد في مسنده (مسند عبد الله بن مسعود) رقم 4343، وابن ماجه في سننه (باب في فضائل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم / فضل عبد الله بن مسعود رضي الله عنه) رقم 138، وابن حبان في صحيحه (بترتيب ابن بلبان) (542/15) رقم 7066، وعلق عليه الشيخ شعيب الأرنؤوط بقوله: حديث صحيح إسناده حسن، وكذلك صححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع رقم: 5961 .

33- غيث النفع في القراءات السّبع للصّفاقسي ص 33 .

34- غيث النفع في القراءات السّبع للصّفاقسي ص 34 .

35- الإتقان في علوم القرآن للإمام السيوطي (192/1).

36- حل المشكلات وتوضيح التحريرات في القراءات للشيخ محمد عبد الرحمن الخليجي ص 7.

قراءة القرآن الكريم، وكادوا أن يقتتلوا لولا لطف الله تعالى وهدايته للصحابة . رضي الله عنهم . إذ جمعوا كل مصر على مصحف وقراءة، ولو فُتِح هذا الباب اليوم للنّاس على كثرتهم وتفرقهم في الأمصار، لازداد تفرّق أبناء الأمّة وكثر اختلافهم واقتتالهم، ويكفينا الحفاظ على ما في أيدينا من القراءات العشر وليس في تركنا للاختيار ترك لواجب، بل هو فعل واجب الحفاظ على القرآن الكريم وقراءاته، والحفاظ على توحيد الأمّة على كتاب ربّها ونبذ الفرقة وقد قيل للإمام ابن مجاهد . رحمه الله . وهو مسبع السبعة وإمام القرّاء في بغداد في زمانه .: "لِمَ لا يختار الشّيخ لنفسه حرفا يحمل عليه؟ فقال: نحن أحوج إلى أن نُعمل أنفسنا في حفظ ما مضى عليه أئمتنا، أحوج منّا إلى اختيار حرف يقرأ به من بعدنا"[37]. والله أعلم.

خامسا: علاقة الاختيارات بالتّحريرات

إنّ عملية التّحقيق في طرق القراءات ورواياتها النّاتجة عن الاختيار في القراءة وتمييز صحيحها عن غيره، وما يقرأ به منها عمّا لا يقرأ به تسمّى التّحريرات، وأمّا الاختيارات فهي القراءات والروايات والطرق والأوجه الّتي اختارها الأئمة القراء أو الرّواة من مجموع الطّرق والأوجه المحررة من غيرها والمميزة عنها.

سادسا: هل طرق القراءات ورواياتها وأوجهها إقرار من النّبي ρ أم إقراء منه؟

نقلت القراءات جميعا بأوجهها وطرقها ورواياتها عن أئمّة القراءة ورواتهم، ونقل عن أهل العلم منهم أنَّ كل تلك الوجوه والطرق والروايات الكثيرة والمختلفة، منقولة عن نبي الهدى . صلّى الله عليه وسلّم . بالتّواتر وأنّها جميعا معزُوَّة إلى إقراء الرّسول . صلّى الله عليه وسلّم . لقراء الصّحابة ثم نقلت عنهم جيلا بعد جيل حتى وصلت إلينا، "فكل ما صحّ عن النبي . صلّى الله عليه وسلّم . من ذلك فقد وجب قبوله ولم يسع أحداً من الأمّة ردّه ولزم الإيمان به وأن كلّه منزل من عند الله إذ كل قراءة منها مع الأخرى بمنزلة الآية مع الآية يجب الإيمان بها كلها"[38].

غير أننا نتساءل دائما: هل يعقل أن يكون النّبي . صلّى الله عليه وسلّم . قد جلس بين أصحابه (رضي الله عنهم) ليقرئهم كلّ تلك الأوجه والطرق والروايات التي بين أيدينا اليوم ؟ وهل هي صادرة عنه . صلّى الله عليه وسلّم . جميعا بهذا الترتيب، وبهذا التوزيع الذي تَعَلَّمناه عن شيوخنا ونعلمه لطلبتنا؟ كأن نقول مثلا: إن مد البدل في رواية ورش من طريق الأزرق من طريق الشاطبية، إذا قُرِئَ بالإشباع، فليس للقارئ أن يقرأ المد العارض للسكون إلا بالإشباع أيضا، ولو قرأ القارئ بقصر العارض أو بالتوسط فيه لكان ذلك مخالفا للرّواية والنقل، أو نقول إن قراءة ذوات الياء بالتقليل مثلا في رواية ورش لا يتماشى أو لا يصح مع قصر مد البدل، وأمثلة هذا كثيرة لا تحصى فهل كل ذلك ثابت عن النّبي . صلّى الله عليه وسلّم .؟

إن كثيرا من القراء والباحثين وطلبة العلم في حيرة شديدة تجاه مثل هذه الإشكالات، وإذ لم يجدوا إجابة علمية مقنعة لذلك راح بعضهم يفترض الافتراضات، ثمّ يقرر أنّ كل تلك الوجوه والطرق والرّوايات إنما ظهرت نتيجة رخصة التّيسير على النّاس بموجب أحاديث الأحرف السّبعة المنقولة عن رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم–.

فهذا الدكتور عبد الصبور شاهين في معرض حديثه عن الأحرف السبعة يقول:

37– معرفة القراء الكبار وطبقاتهم للإمام الذهبي: 217/1.

38– النشر في القراءات العشر للإمام ابن الجزري (68/1) .

"ليس من حقنا، ولا في مقدورنا أن نعطي عن ذلك إجابة محددة، ولكن الذي يعين سياق الأحاديث على القول به إن بعضها ـ أي القراءات ـ كان إقراء منه ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ وبعضها كان إقرارا لمن أقرأه، أو استمع إلى قراءته، ولم يستطع أن يأتي بحروف النّبي على وجه الدّقة لاختلاف اللّهجة وتفاوت القدرة"[39].

ويقول صبري الأشّوح معقبا عليه: "...إنّ تلك كانت مشيئة الله وإرادته، ونهج رسوله الكريم، مبلِّغ الرِّسالة، وحامل الأمانة، أن يُحفظ القرآن على هذه الصورة فإذا صدق هذا التصور، فإنّ كفّة الإقرار ترجح كفة الإقراء، وإن لم تنفِها"[40].

ويقول آخر: ((لما رأيت كثيراً من أهل القراءات المتأخرين والمعاصرين ألزم نفسه والأمة معه بوجوب الأخذ بهذه التحريرات ـ والوجوب هنا الوجوب المصطلح عليه بتأثيم تاركه ـ حاولت قدر الجهد والفهم والسعة أن أبين أن هذا الإلزام لا يصح على الأمة لسببين رئيسيين:

الأول: أنه لم يأت عن من أنزلت عليه هذه القراءات ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ.

الثاني: الخلل العلمي في الضابط الذي يتحاكمون إليه، فتراهم يمنعون وجهاً لعلة ما، ثم في موضع آخر ومسألة أخرى يجوزنه مع وجود نفس العلة"[41].

إنّ مثل هذا الكلام وما شابهه يوحي بأنَّ القراءات القرآنية ليست جميعا من إقراء النَّبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ لأصحابه وأنّه لم يتلفّظ بها جميعا، بل كان دوره ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ مقتصرا على الإقرار والموافقة على المقروء حينا، أو على التّصويب والتّحسين حينا آخر، بعبارات وردت عن المصطفى ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ كقوله "هكذا أنزلت" أو قوله "أصبت" وغيرها. وهذا بلا شك فهم خاطئ للمسألة، يفتح الباب واسعا أمام أعداء الدّين لإثارة الشّبهات والقلاقل حول كتاب الله، والقول في قراءاته ـ التي نعتقد تواترها ـ إنها ليست كذلك، وإن القرآن قد قرئ بالتشهي والهوى ولم يُلتزم فيه بالرّواية والنّقل عن النّبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ.

وبهدف الاقتراب من الحقيقة التي أضحت مبتغى كل قارئ أو باحث في هذا المجال، أقول مستعينة بالله ـ وهو أعلم ـ:

إنّه قد ثبت أنّ النّبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ قد اعتنى أشد العناية بالقرآن الكريم، وحرص أشد الحرص على تبليغه كاملا غير منقوص، وحرص الصّحابة أيضا من بعده على نقله على الصّفة التي تلّقوه بها عنه ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ، فمدّوا حيث مدّ النّبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ، وقصَرُوا حيث قصر، وفتحوا حيث فتح، وأمالوا حيث أمال، وهكذا فعلوا مع كل أصل من أصول القراءة بل ومع فرش الحروف أيضا، فقد كان النّبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ في كل مرة يقرأ بوجه من الأوجه، والصحابة له متبعون في ذلك، ويحفظون عنه، ومما ثبت عن النّبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ أنّه لم يقرأ المدود مثلا بأقل من حركتين، ولم يزد عن السّت حركات، فكان ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ تارة يقرأ بالقصر وتارة بالتّوسط وتارة بالطول أو ما بين ذلك[42]، وكان يقرئ صحابته بفتح ذوات الياء مرة وبالإمالة أخرى، كما ثبت عنه ـ صلّى الله عليه

39- تاريخ القرآن الكريم للدكتور عبد الصبور شاهين ص 42 ط: معهد الدراسات الإسلامية 1991م

40- إعجاز القراءات القرآنية لصبري الأشّوح ص 23 .

41- انظر الموقع: http: //www.tafsir.net/vb/tafsir6001/#ixzz21GtvMPvq

42- يعني: فُوَيْقَ القصر، أو فُوَيْقَ التّوسط .

وسلّم . أنّه أقرأهم الهمزات بالتّحقيق تارة وبالتّسهيل أو الإبدال أو غيرها تارة أخرى، وهكذا مع باقي أصول القراءات، غير أنّه لم يثبت عنه . صلّى الله عليه وسلّم . الالتزام بهذا التّوزيع للأوجه بعضها على بعض، أو ترتيب بعضها مع بعض بهذا الشكل الذي بين أيدينا اليوم، كالقول بعدم صحة القراءة بتقليل ذوات الياء مثلا مع قصر البدل في رواية ورش من طريق الأزرق، أو القول بعدم صحة القراءة بإشباع مد البدل مع قصر العارض مثلا، قال الإمام ابن الجزري: "... فإنه وإن تواتر تخفيف الهمز في الوقف عن النبي . صلّى الله عليه وسلّم . فلم يتواتر أنه وقف على موضع بخمسين وجها ولا بعشرين وجها، ولا بنحو ذلك"[43].

بل إنّ ذلك نشأ من كثرة طرق القراءة وطول أسانيدها، وتشعبها واختلاف النّقل عن النّقلة، فقام حينئذ كل إمام باختيار ما يطيقه من كل تلك الطرق والأوجه التي تلقاها عن شيوخه وصحت عنهم، ثمّ ثبت زمنا على إقرائها لطلابه لا يتعداها إلى غيرها وكثر مَنْ نَقَلَهَا عنه حتى عُرف بها، واشتهر بتلك الأوجه التي اختارها، فصارت تنسب إليه كمذهب من مذاهب القراءة، وتسمى باسمه فقيل: قراءة عاصم، وقراءة نافع مثلا، ومن الطرق الثابتة عنهم اختار الرواة أيضا أوجها معينة عن أئمتهم في القراءة وعرفوا بها فصارت روايات تنسب إليهم وتعرف بأسمائهم، فقيل: رواية حفص، ورواية شعبة، كليهما عن عاصم، ورواية ورش ورواية قالون كليهما عن نافع وهكذا .

يقول ابن الجزري: ((فلما وقع ذلك . أي الاختلاف .: رأى المسلمون أن يُجْمِعُوا على قراءات أئمة ثقات، تجردوا للقيام بالقرآن العظيم، فاختاروا من كل مصر وجه إليه مصحف، أئمةً مشهورين بالثقة والأمانة في النقل وحسن الدين، وكمال العلم، أفنوا عمرهم في الإقراء والقراءة واشتهر أمرهم وأجمع أهل مصرهم على عدالتهم فيما نقلوا وثقتهم فيما قرأوا، ورَوَوْا وعلمهم بما يقرئون ولم تخرج قراءتهم عن خط المصحف"[44].

فلمّا استقرت الأسانيد على تلك الاختيارات التي اختارها الأئمة ونقلت عنهم، ودونت وانقطع الإسناد بينهم وبين من جاء بعدهم لطول الزمان بينهم، صار التقيد بتلك الأوجه والطّرق والرّوايات التي هي عين تلك الاختيارات واجبا ولا تجوز القراءة بغيرها لعدم وجود الأسانيد الصّحيحة التي تربطنا بأصحابها، فاستبعدت الأوجه والطرق العارية عن الأسانيد الصحيحة خوف الوقوع في الكذب على رسول الله . صلّى الله عليه وسلّم . فنقرأ بغير ما قرأوا .

فدلّ ذلك على أنّ ما ثبتت صحّته من القراءات والروايات والطرق هي إقراء من النّبي . صلّى الله عليه وسلّم . وليس إقرارا، وأمّا كثرتُها وتعدُّدُها وتشعبها فناتج عن طول السّلاسل الإسنادية وتداخلها، والّتي صمدت عبر قرون من الزّمن حتى استقرت بتدوينها والله اعلم.

الخاتمة:

وفيها أشيرإلى أهم النتائج وهي:

1/ أنّ القراءات قد تعددت تبعا لتعدد اختيارات الصّحابة لأحرف القراءة وأوجهها، وأنّ الاختلاف الواقع بين الصّحابة في قراءة القرآن الكريم لم يكن إلّا في الاختيار فقط من مجموع الأحرف والأوجه التي قرأ بها النّبي . صلّى الله عليه وسلّم .

43- منجد المقرئين ومرشد الطّالبين لابن الجزري ص 91 .

44- منجد المقرئين ومرشد الطّالبين لابن الجزري ص 97-99.

2/ أنّ التّحريرات هي عملية التّحقيق والتّدقيق في طرق القراءات، ورواياتها وأوجهها الواردة في الآية، أو اللّفظة القرآنية، أو في كيفيات الأداء، وتحرير الصّحيح منها عن غيره.

3/ أنّ عملية التّحقيق في طرق القراءات ورواياتها النّاتجة عن الاختيار في القراءة وتمييز صحيحها عن غيره، وما يقرأ به منها عمّا لا يقرأ به تسمّى التّحريرات، وأمّا الاختيارات فهي القراءات والروايات والطرق والأوجه الّتي اختارها الأئمة القراء أو الرّواة من مجموع الطّرق والأوجه المحررة من غيرها والمميزة عنها.

4/ أنّ أصول القراءات القرآنية وفرشها إقراء من النّبي صلى الله عليه وسلم لا إقرارمنه، وأما تلك الطرق المتعددة والمتنوعة فناتجة عن الكثرة والتشعب وطول الأسانيد، واختلاف النّقل عن النّقلة

المصادر والمراجع:

1 . إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للدمياطي ويسمى (منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات) لشهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي، تحقيق: أنس مهرة. الطبعة: الأولى (1419هـ/1998 م) دار الكتب العلمية – لبنان –

2 . الإتقان في علوم القرآن للإمام السيوطي – تحقيق: أبو الفضل إبراهيم – المكتبة العصرية – بيروت – 1408هـ.

3 . إعجاز القراءات القرآنية (دراسة في تاريخ القراءات واتجاهات القراء)

لصبري الأشّوح، مكتبة وهبة، ط1 / 1998 م

4. الأعلام للزركلي الطبعة الثامنة دار العلم للملايين بيروت ـ لبنان .

5 . إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظّنون لإسماعيل باشا لإسماعيل باشا البغدادي في ذيل كتاب (كشف الظنون) لحاجي خليفة الحنفي دار الكتب العلمية، سنة النشر 1413 هـ .

6 . البرهان في علوم القرآن للزركشي.، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، 1376 هـ .

7 . تاج العروس لمرتضى الزَّبيدي، الطبعة الأولى، المطبعة الخيرية بمصر، (د. ت).

8 . تاريخ القرآن الكريم للدكتور عبد الصبور شاهين نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة مارس 2007م

9 . حل المشكلات وتوضيح التحريرات في القراءات للشيخ محمد الخليجي دار أضواء السلف (د ط ت)

10 . دقائق التفسير الجامع لتفسير الإمام ابن تيمية، تحقيق محمد السيد الجليند، مؤسسة علوم القرآن دمشق، ط2 / 1404 هـ

11 . غيث النفع في القراءات السّبع للشيخ علي النوري بن محمد السفاقسي، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، دار الكتب العلمية لبنان الطبعة الأولى 1425هـ .

12 . القاموس المحيط للفيروز آبادي تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشرو التوزيع، بيروت . لبنان الطبعة الثامنة 1426هـ .

13 . القواعد والإشارات في أصول القراءة للإمام القسطلاني دار الكتب العلمية سنة 1413 هـ

14.كتب السنة (البخاري، ومسلم وأبو داود، والترمذي، النسائي، ومسند أحمد، ...)

15 .كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، دار الكتب العلمية سنة 1413 هـ

17 . المدخل إلى علم القراءات لمحمد محمود حوا. دار سالم، مكة المكرمة(د . ت) .

18 . معرفة القراء الكبار وطبقاتهم للإمام الذهبي مؤسسة الرسالة – بيروت

ط 1/ 1404، تحقيق: بشار عواد معروف , شعيب الأرناؤوط , صالح مهدي عباس

19 . مناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، الطبعة الثالثة .

20 . منجد المقرئين ومرشد الطالبين لمحمد بن محمد ابن الجزري، تحقيق: علي العمران، دار عالم الفوائد مكة المكرمة، سنة 1419 هـ

21 . النشر في القراءات العشر لابن الجزري، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتب العلمية]. (د. ت . ط).

22 . هداية القاري إلى تجويد كلام الباري لعبد الفتاح السيد عجمي المرصفي، مكتبة طيبة، المدينة المنورة. المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية .

والموقع الإلكتروني: http: //www.tafsir.net/vb/tafsir6001/#ixzz21GtvMPvq